إضراب شامل في فلسطين بوجه الاحتلال وقوانينه العنصرية

فلسطين المحتلة - محمد أبو شباب

شل الإضراب الشامل أمس كافة أماكن الوجود الفلسطيني رفضاً «لقانون القومية» العنصري الذي سنه الكنيست الإسرائيلي مؤخراً، وقد التزمت بالإضراب الشامل كافة المؤسسات الخاصة والحكومية والجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما شمل الإضراب القرى والبلدات والمدن الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨، استجابة لدعوة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل والتي كانت أول المبادرين لهذا الإضراب، للتعبير عن الرفض والمقاومة لقانون القومية اليهودي الذي لا يعترف بالفلسطينيين على أرضهم.

في سياق متصل أكدت الفصائل الفلسطينية في تصريحات لقياداتها لـ«الوطن» أن الإضراب الشامل وجه صفعة للاحتلال وواشنطن، والتي لطالما خططوا للنيل من الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، مؤكدين أن الشعب الفلسطيني سيسقط كافة القوانين العنصرية التي تستهدفه وقضيته العادلة، وأن صفقة القرن وقانون القومية سيسقطهما الشعب الفلسطيني عبر مشروع المقاومة والصمود ضد هذا المحتل.

إلى ذلك نظمت اللجنة العليا للجماهير العربية داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨ فعاليات في عدة بلدات رفضاً «لقانون القومية» العنصري، وذلك ضمن فعاليات الإضراب الشامل، وترافق هذا الإضراب مع الذكرى ١٨ لسقوط ١٣ شهيداً من الداخل الفلسطيني المحتل عام ٤٨، فيما يعرف بهبة التي اندلعت مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وقد زارت الجماهير الفلسطينية في الداخل المحتل أضرحة الشهداء ١٣ مؤكدين أن كافة القوانين العنصرية ستسقط أمام إرادة وصمود الشعب الفلسطيني.

فلسطيني أمام مصرف مغلق خلال إضراب عام في بيت لاهيا شمال قطاع غزة أمس (أ.ف.ب)

بدوره قال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض لـ«الوطن» إن «الشعب الفلسطيني لن يصمت على مخططات التهجير والترحيل العنصرية للاحتلال، وإن قانون العنصرية جريمة ضد الإنسانية ويجب على المجتمع الدولي التحرك من أجل إسقاط هذه القوانين».

وأشار العوض أن هذا الإضراب الناجح أكد لكل العالم أنه على الرغم من حالة التجاذب السياسي الفلسطيني، إلا أن الشعب الفلسطيني موحد خلف حقوقه المشروعة، تلك الحقوق هي غير قابلة للتصرف، وأن رهانات الاحتلال سقطت اليوم مع هذا الالتزام الواسع بالإضراب.

وفي قطاع غزة أعلن الاتحاد العام لموظفي «أونروا» عن الإضراب الشامل في كل مرافق الوكالة اليوم وغداً الأربعاء، وذلك رفضاً للتقليصات المتواصلة في الخدمات المقدمة من قبل «أونروا» للاجئين الفلسطينيين على الرغم من تجاوزها الأزمة المالية وبات العجز فيها لا يتجاوز ٦٠ مليون دولار بعد أن كان ٤٧٧ مليون دولار.

وأكد الاتحاد أن كافة المرافق التابعة للوكالة ستغلق بما فيها المدارس والمؤسسات الصحية رفضاً لكافة الإجراءات التي اتخذتها «أونروا» ضد الموظفين والخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين.

وأفادت مصادر لمراسل «الوطن» أن العشرات من الموظفين الذين فصلتهم «أونروا» الذين يقدر عددهم بألف موظف حاصروا بالأمس مقر إقامة مدير عمليات الوكالة ماتياس شمالي في فندق غرب مدينة غزة، منددين بقراراته التعسفية ومطالبين برحيله عن «أونروا».

قطر تتهم السعودية بانتهاك حقوق الملكية الفكرية أمام منظمة التجارة

ابن سلمان يختتم زيارة للكويت تضمنت إمدادات النفط والأزمة الخليجية

ذكرت وسائل إعلام رسمية أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان غادر الكويت بعد زيارة رسمية قصيرة قام بها ليل الأحد للبلد الخليجي، وسط توقعات بأن الزيارة تناولت الإمدادات النفطية ووساطة كويتية لحل النزاع بين السعودية وقطر.

وأضافت الوكالة: إنه «تم التطرق إلى آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية».

وكان مصدر مطلع قال لـ«رويترز»: إن من المتوقع أن يبحث ولي العهد السعودي الإنتاج النفطي من منطقة محايدة على الحدود بين السعودية والكويت.

وأبلغ مسؤول خليجي «رويترز» في وقت سابق بأن النزاع مع قطر سيكون على جدول أعمال الزيارة.

إلى ذلك قالت وزارة الاقتصاد القطرية أمس: إن قطر بدأت إجراءات بحق السعودية أمام منظمة التجارة العالمية متهمة إياها بانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

يتعلق جانب من شكوى الدوحة بحجب قناة «بي إن» في السعودية حسبما ذكرت الوزارة في موقعها على الانترنت إلى جانب اتهام الرياض برفض اتخاذ إجراء فعال بحق قرصنة محتوى «بي إن» داخل المملكة.

وكان وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد الخليفة أعلن بأن المنامة يحدوها الأمل في أن تعود قطر إلى رشدها وتؤكد حسن نواياها وتثبت مسعاها في أن تكون عضواً إيجابياً في المنطقة.

وقال الخليفة: «اعتداءات قطر قد تكررت عبر التاريخ على جيرانها، بما في ذلك على البحرين عامي ١٩٣٧ و١٩٨٦ وعلى السعودية عام ١٩٩٢»، وأشار إلى أن بلاده قد تعاملت مع كل هذه الحالات بحكمة وبصيرة.

وطالب الوزير البحريني قطر بالاستجابة لمطالب مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

كما استخدمت قطر حق الرد في المداولات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة على كلمة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الذي اتهم الدوحة بدعم الإرهاب واحتضان المتطرفين ونشر خطاب الكراهية عبر إعلامها.

وطلبت قطر استخدام حق الرد، وقال مندوبها إن بيان السعودية تضمن افتراءات باطلة وإساءة غير مقبولة.

وأضاف المندوب القطري: «الإرهاب وجد حاضنته في الغلو الديني الذي تم توظيفه من قبل السعودية لتحقيق أهداف سياسية تخدم ظروفاً معينة».

وتابع قائلاً: «من المفارقات أنه بين ليلة وضحاها أريد لهذا الغلو الديني المتأصل والهوية المتشددة أن تطمس، وأن يتم إلباسها بالتحضر المصطنع أمام العالم في الوقت الذي يُزج اليوم في غياهب السجون معتقلو الرأي والمعتدلون من رجال الدين وكل من يطالب بالإصلاح، علاوة على محاولة إلباس انتهاكات القانون الدولي بلباس المساعدات الإنسانية».

وصرح: «بعد أكثر من عام على الحصار الظالم على قطر دون أن يتمكن من تحقيق أهدافه ودون أن يقتنع أحد بالدعاءات الباطلة التي استند عليها، تعد الافتراءات من ممثلي السعودية التي تهدف إلى الإساءة إلى سمعة بلادي».

من جهتها استخدمت السعودية حق الرد على التعليق القطري على كلمة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في المداولات العامة، حيث قالت المندوبة السعودية: «إن قطر منذ منتصف التسعينيات تدعم الأصوليين، وتقوم بتحريض الشعوب منذ عقدين وهي مقر لقيادات الإخوان المسلمين والجماعات التي ولدت جماعات أخرى مثل «التكفير والهجرة» و«القاعدة» و«جبهة النصرة».

وأضافت في ردها أن الدوحة سمحت لقيادات دينية متطرفة بالظهور على شاشات التلفزيون لتبرير التفجيرات الانتحارية.

واتهمت مندوبة المملكة قطر بدعم منشقين في السعودية والإمارات والبحرين والكويت لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

وأفادت في السياق قائلة: «المملكة هنا ليست المتهمة باحتضان الإرهاب ودعمه وإنما قطر هي الممول والداعم للإرهاب».

وكالات

باسيل وسفراء أجانب يزورون مواقع زعم نتنياهو أنها مصانع أسلحة لحزب الله

بري: نحن أمام كلام حرب

وصل وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل والسفراء المعتمدون في البلاد، أمس، إلى المواقع التي تحدث عنها رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قرب مطار بيروت وزعم بأكاذيبه المعهودة أن لحزب الله مصانع أسلحة بها.

وقال الموقع الرسمي لـ«التيار الوطني الحرّ» اللبناني إن الوزير باسيل والوفد المرافق من السفراء وصلوا إلى ملعب نادي العهد الرياضي في منطقة الأوزاعي قرب مطار بيروت الدولي.

ونقل موقع التيار الذي يرأسه باسيل، عن السفير الروسي ألكسندر زاسيبكين تصريحاته من ملعب العهد، حيث قال: «الجولة التي قامت بها وزارة الخارجية مقنعة لنا وليس هناك ما تدعيه إسرائيل».

وبعد انتهاء الجولة قال باسيل «أنتم كوسائل إعلام شهود على حقيقة ما تم ادعاؤه من قبل إسرائيل»، مضيفاً إن لبنان يريد أن يعيش بسلام وقمنا بهذه الجولة لإثبات ما يتعرّض له لبنان.

وأفاد بأن بيروت لن تقصّر بالقيام بواجباتها الدبلوماسية، والصحافة العالمية هي أكبر رد على نتنياهو، قائلاً في السياق: إن هناك من لا يستطيع العيش من دون دم وتهجير وحرب.

وتأتي جولة باسيل في ملعب العهد كمحطة ثانية بعد جولة في محيط ملعب الغولف، شرح خلالها للسفراء أن المكان خال من أي صواريخ وهو تحت إمرة الجيش اللبناني لأنه نادي الغولف.

وعقدت الوزارة اجتماعاً مع سفراء أجانب للرد على اتهامات رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي.

ورد وزير الخارجية اللبناني على مزاعم نتنياهو خلال خطابه بالأمم المتحدة، حين قال إن لدى حزب الله مصانع أسلحة قرب مطار بيروت وعرض صورا لتلك المواقع. وقال جبران باسيل: إن إسرائيل تسعى «لتبرير عدوان آخر» بمزاعم زائفة عن مواقع صاروخية للحزب.

وصرح باسيل أن نتنياهو يستغل منصة الأمم المتحدة لـ«إطلاق الأكاذيب»، موضحاً أن إسرائيل لا تحترم المنظمة الدولية ولا تطبق قراراتها وفي لبنان لم تحترم القرار ١٧٠١.

وتابع قائلاً: «انتهكت أرضنا وجونا وبحرنا ما يقرب من ١٥٠٠ مرة خلال الأشهر الثمانية الأخيرة».

وأفاد بأن إسرائيل لا تستطيع أن تخيف اللبنانيين وعندما تهدد تكون في موقف ضعف.

بدوره علق رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، على التهديدات الإسرائيلية مشدداً على أنه «لا ينبغي المرور على هذا الأمر مرور الكرام».

وقال بري: «نحن أمام وضع خطير، بل نحن أمام كلام حرب» حسبما نقلت صحيفة الجمهورية اللبنانية.

وذكرت الصحيفة أن بري لا يرى في هذه الخطوة ما يدعو إلى التعاطي معها وكأنها «مزحة»، «وأن ما قاله نتنياهو وغيره من الإسرائيليين هو أخطر كلام ضد لبنان، وأن هذه الموجة، مستمرة عبر مسلسل متواصل بدءاً من العقوبات وصولاً إلى المطار».

وتابع بري: «المطلوب هو أن نتعاطى مع هذا الحدث بما يستحقه من يقظة وحذر ومحاولة تحصين الداخل، بدءا بتحرك دبلوماسي، وقبل كل شيء التحصين بوحدة الصف اللبناني أولا وأخيراً».

وكالات

قاسمي: آلية التعاون مع أوروبا في مراحلها النهائية

محكمة العدل الدولية تبت غداً بشأن العقوبات الأميركية على إيران

تصدر محكمة العدل الدولية غداً الأربعاء قرارها المنتظر بترقب شديد في الشكوى التي قدمتها طهران في تموز ٢٠١٨ ضد واشنطن للطعن في العقوبات الأميركية عليها. وباشرت إيران معركة قضائية أمام محكمة العدل الدولية متهمة الولايات المتحدة بـ«خنق» اقتصادها، بعدما أعادت إدارة الرئيس دونالد ترامب فرض عقوبات صارمة من طرف واحد على طهران، سبق أن علقتها بموجب الاتفاق النووي الموقع مع طهران.

وتبت المحكمة التي تعتبر الهيئة القضائية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، صباح غد في طلب طهران تعليق العقوبات الأميركية بعدما عقدت جلسات استماع استمرت أربعة أيام في نهاية آب.

وتتضمن العقوبات تجميد المعاملات المالية وواردات المواد الأولية إضافة إلى تدابير تطول مشتريات إيران في قطاعي السيارات والطيران التجاري.

وتؤكد طهران أن سياسة واشنطن لها «عواقب خطيرة» على الاقتصاد الإيراني وأن «ملايين الأشخاص» في هذا البلد «يعانون بشدة منذ الآن» من عودة العقوبات. وتعتبر إيران أن العقوبات الأميركية تشكل «انتهاكاً صارخاً» لأحكام المعاهدة الموقعة بين طهران وواشنطن عام ١٩٥٥ والتي تنص على إقامة «علاقات صداقة» وتشجع المبادلات التجارية بين البلدين.

ورأى الباحث المتخصص في القانون الدولي في معهد «آسير» في لاهاي جيف غوردون أن هذه المعاهدة «يمكن أن توفر للمحكمة قاعدة قانونية كافية لوضع حد أقصى بموجب القانون الدولي للإكراه الذي تمارسه الولايات المتحدة».

وأضاف متحدثاً لوكالة فرانس برس أنه بصورة عامة «قد تشكل هذه القضية فرصة للمحكمة من أجل أن تثبت إمكانية فرض قيود بموجب القانون الدولي على الحرب التجارية التي قد يشنها بلد على بلد آخر».

ومن جانبه قال أستاذ القانون الدولي في جامعة لايدن إريك دو براباندير إنه «إذا أمرت المحكمة باتخاذ تدابير، ينبغي احترامها».

لكنه غير واثق بأن الدولتين ستلتزمان بقرار القضاة في هذه القضية، إذ سبق أن تجاهلت كل من طهران وواشنطن رأي المحكمة التي تصدر قرارات ملزمة وباتة.

ويصدر قرار المحكمة في ظل توتر متصاعد بين إيران والولايات المتحدة، وقد تواجه رئيسا البلدين في خطابيهما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي.

وفي سياق متصل قال المتحدث باسم وزارة الخارجية بهرام قاسمي: بعد زيارات ومفاوضات مكثفة حول آلية محددة مع أوروبا، اقتربنا من تفاهم يقضي بتلبية جميع مطالب إيران، وإن آلية التعاون تمر بمراحلها النهائية.

وأضاف قاسمي في مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس ورداً على سؤال حول اتفاق إيران وأوروبا: بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي، بدأت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، ومستمرة حالياً.

وأضاف: بعد الكثير من المناقشات حول آليات محددة، اقتربنا من التفاهم حول بعض المجالات، وبعد اجتماع نيويورك بين وزراء خارجية إيران و٤+١، تم الاتفاق على إكمال العمل، وبالتأكيد أن أميركا ستمنى بالهزيمة في هذا الصدد.

وقال الناطق باسم الخارجية: نظراً للظروف الخاصة التي تفرضها أميركا على الدول لمنع التعاون الاقتصادي مع إيران، وتنفق الكثير من الوقت والمال بهذا الشأن، فإن المفاوضات بين إيران والاتحاد الأوروبي والآلية المصممة، لم ولن يتم الكشف عنها، نظراً للمصالح الوطنية، وأولئك الذين يحاولون تدمير العلاقة، وصياغة آلية يمكن أن تملأ الفراغ جراء العراقيل والقيود التي تضعها أميركا.

وأوضح قاسمي: بالتأكيد أن موضوع النفط مقابل الغذاء أو أي تفسير آخر من هذا القبيل، ليس صحيحاً، ونحن نتحرك مع الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا.

(إرنا – أ ف ب)

طرق مسدودة

سامر ضاحي

لم يكن بمقدور الولايات المتحدة الأميركية إلا التعامل بخبث معهود مع تطورات الأزمة السورية في محاولة لكسب كل مخرجات تطورات هذه الأزمة لصالح إستراتيجيتها الشرق أوسطية المبنية بدورها على ثالوث «تدفق آمن للنفط» و«أمن إسرائيل» و«مواجهة إيران»، ولذلك كان لا بد لها من النظر بعين الريبة إلى اتفاق إدلب المعلن في ١٧ أيلول الماضي من ناحية قدومه عبر تفاهم رعاة مسار أستانا وهم روسيا وتركيا وإيران، وإن كانت الأخيرة لم تظهر مشاركة فعالة في صياغته.

وكما أكدت دمشق أن «اتفاق إدلب» جرى بالتنسيق معها خطوة بخطوة، فإنه من غير المحتمل ألا تكون الدبلوماسية الروسية قد أخطرت نظيرتها الأميركية فيه من باب التنسيق الدولي وقيادة الروس لجهود محاولة حل الأزمة السورية وتواصلهم مع الجميع بشأنها.

ومن باب المصادفة، ارتد العدوان الإسرائيلي المنسق مع الغرب على اللاذقية بعوائد أكثر من سلبية على الكيان المحتل، وما وصول منظومات «إس ٣٠٠» إلى سورية إلا ضربة موجعة له بعد سنوات من محاولته عرقلة هذا الوصول، كما أن الروس زودوا الجيش السوري بأنظمة رادارية إضافية وباتت الأجواء السورية مغطاة رادارياً بالكامل، ليعود الوضع على ما كان عليه قبل الأزمة ولاسيما أن هذا القطاع العسكري تعرض لاعتداءات منظمة خلال الحرب وهو ما أشار إليه مراراً الرئيس بشار الأسد.

في مقابل العودة الرادارية القوية للدولة السورية وجدت الولايات المتحدة أنها بحاجة للعبث بالمشهد الانفراجي للأزمة وعودة الدولة السورية قوية، فجلبت معارضة الرياض وممثلي هيئة التفاوض إلى نيويورك وقدمتهم إلى البعثات المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر لقاءات منفصلة وكأنهم ممثلون للشعب السوري أو جزء منه رغم أن هذه المعارضة غير منسجمة وغير موحدة البنيان ولا تحظى إلى اليوم بأي شرعية تمثيلية لدى السوريين وحتى غير معترف بها في الأمم المتحدة.

لم تتوقف أميركا عند هذا الحد بل عمدت إلى التهديد باستخدام القوة والإجراءات الأحادية الجانب لتمرير مشروعها وحلفائها حول اللجنة الدستورية فكان لهم نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المغتربين وليد المعلم بالمرصاد ووضع لهم الخطوط العريضة لعمل اللجنة وإطار ونطاق صلاحياتها تحت إشراف الشعب السوري وحده.

توازت رغبة واشنطن بتقديم ممثلي المعارضة مع إمكانية حلولهم كبديل منطقي للنظام السياسي الشرعي في دمشق، مع جهودها الحثيثة لشرعنة تواجد احتلالي جديد في سورية من خلال ما يسمى «ناتو عربي»، يحقق لها انسحاب آمن من سورية من جهة، واستمرار لأدواتها على الأراضي السورية من جهة أخرى، بانتظار حل ما للملف الكردي في شمال شرق البلاد الذي يبدو أنه يتعقد يوماً بعد يوم إذا ما استمرت المصالح الإقليمية والدولية بالتصادم حوله.

كلمة المعلم أمام الجمعية العامة حملت الكثير من الأجوبة من قبيل استعادة كل شبر من سورية سواء من الإرهاب أم من الاحتلال الذي تمارسه القوى الغربية، لا بل وحدد الثوابت الوطنية قاطعاً الطريق على إمكانية مشاركة أي دولة تآمرت على سورية في إعادة إعمار البلاد.

وبدا من إصرار المعلم على حرص الدولة على إعادة اللاجئين إثبات قوة النظام السياسي الشرعي من حيث أن عودة اللاجئين لا تحصل في المناطق التي يمتلك المسيطرون عليها أفكاراً تقسيمية، ولا يزال المواطن السوري يعلق ثقته الأساسية على دولته وليس على الآخرين.

ومن غير المتوقع أن تتوقف الولايات المتحدة عن سياساتها في محاولة لزعزعة الاستقرار السوري، لكن على المدى البعيد يبدو تشابك علاقاتها مع تركيا كفيل بردعها، لأن أبعد التصورات هو موافقة التركي على أي كيان كردي على حدوده الجنوبية حتى لو كان ذلك مشفوعاً بدعم أميركي.

كما أن العلاقة التركية الإيرانية الوطيدة خاصة داخل التروكيا الراعية لأستانا قد تدفع التركي مستقبلاً للانضمام إلى جهود أوروبية لصياغة توافق بالحد الأدنى بين إيران وأميركا يدفع إلى استدراك تبعات الاتفاق النووي وخروج واشنطن منه، كما أنه قد يحدد صيغة علاقة جديدة حول التنافس في سورية بين أميركا وإيران وعندها سيكون المستفيد الأكبر هو الشعب السوري، وإن طال هذا الأمد.

ولا يسع في هذا التصور إلا انتظار مخرجات الانتخابات الأميركية النصفية المقبلة لما قد ينجم عنها وحتى لو تم تجديد الثقة بالرئيس الحالي دونالد ترامب لكن الأخير تبدو كل طرق إستراتيجياته في سورية مسدودة، بانتظار عودة إدلب التي ستكون خطوة مهمة للقفز إلى مواجهات كبرى في شرق سورية قد يطول أمدها.

سيئول تحث واشنطن على طمأنة بيونغ يانغ أمنياً

الكوريتان تبدأان إزالة الألغام من قسم من حدودهما

أعلنت سيئول أن الكوريتين بدأتا أمس الاثنين نزع الألغام من قسم من الحدود بينهما، تطبيقاً لاتفاق أبرم في آب ٢٠١٨ خلال القمة الثالثة بين البلدين.

وتشهد شبه الجزيرة الكورية منذ بداية ٢٠١٨ انفراجاً مشهوداً عززته ثلاثة لقاءات بين الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي أن ونظيره الكوري الديمقراطي كيم يونغ أون كان آخرها في أيلول في بيونغ يانغ.

والدولتان اللتان لا تزالان نظرياً بحالة حرب بسبب عدم إبرام معاهدة سلام بينهما، بدأتا عمليات نزع الألغام من المنطقة الأمنية المشتركة في قرية بانمونجوم الحدودية القطاع الوحيد من المنطقة المنزوعة السلاح الذي يتواجه فيه جيشيا البلدين، بحسب ما أفادت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية. وستستمر عمليات نزع الألغام هذه ٢٠ يوماً. وأعلن متحدث أن هذه العمليات بدأت من جانبي الحدود الأمر الذي لم تؤكده بيونغ يانغ. وكثيراً ما استخدمت المنطقة الأمنية المشتركة لإيواء مفاوضات بين الكوريتين. وكانت شهدت القمتان الأوليان بين زعيمي البلدين في نيسان وأيار ٢٠١٨.

ويقدر عدد الألغام المزروعة على طول الحدود بين البلدين منذ نزاع ١٩٥٠-١٩٥٣ لمنع أي تسلل، بأكثر من ٨٠٠ ألف لغم.

وخلال قمة أيلول وعد كيم خصوصاً بتفكيك موقع بالستي والتزم بتأييد نشر مراقبين دوليين. وقال حينها إنه مستعد لغلق نهائي لمجمع نووي مهم، لكن شريطة تقديم واشنطن مقابلاً لذلك. كما أعلن الزعيمان الكوريان رغبتهما في تقديم ترشح مشترك لتنظيم الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٣٢. كما وعدا بتنظيم اجتماعات منتظمة للأسر المقسمة بسبب الحرب وأيضاً ببذل جهد لربط شبكاتهما البرية والحديدية. كما اتفقا بخفض عدد مراكز الحراسة على الحدود بحلول نهاية ٢٠١٨، ووقف المناورات على طول الحدود بداية من تشرين الثاني.

وفي السياق اعتبرت وزيرة الخارجية الكورية الجنوبية كانغ كيونغ-هوا، أنه على واشنطن اتخاذ خطوات موازية، حتى تمضي كوريا الديمقراطية في إجراءاتها الخاصة بنزع السلاح النووي باطمئنان. وأضافت كانغ: إن ما تطالب به بيونغ يانغ هو توفير الضمانات الأمنية لها، وإن عملية التفكيك النووي لا بد أن تسير متزامنة مع الضمانات الأمنية للنظام الحاكم في الشمال. واعتبرت أن المشكلة القائمة حالياً، هي انعدام الثقة بين الجانبين الكوري الديمقراطي والأميركي، مضيفة إنه لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء الثقة.

ونوهت: «أرى أن مسألة إنشاء مكتب الاتصال بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، ستصبح إحدى مواضيع النقاش، وأن تأسيس المكتب سيكون إجراء لبناء الثقة، وسيمثل حجر الزاوية في تحسين العلاقات بين الجانبين بصورة كبيرة». ورداً على سؤال حول مدى تأثير العقوبات المفروضة على كوريا الديمقراطية التي زارت عاصمتها مؤخراً، قالت: بالنسبة لبيونغ يانغ، فمن الصعب أن ألاحظ تأثير العقوبات.

(روسيا اليوم– يونهاب– أ ف ب)

من عملية إزالة الألغام على الحدود المشتركة بين الكوريتين (عن الإنترنت)

روسيا تستدعي سفير كوريا الجنوبية وتسلمه مذكرة احتجاج

استدعت موسكو سفير كوريا الجنوبية لديها وسلمته مذكرة احتجاج على احتجاز ناقلة نفط روسية على خلفية العقوبات على بيونغ يانغ.

وقالت الخارجية في بيان على موقعها: «قدم نائب وزير الخارجية الروسي إيغور مورغولوف اعتراضاً إلى السفير الكوري الجنوبي، فيما يتعلق بالاحتجاز غير القانوني للسفينة الروسية «سيفاستوبول» في ميناء مدينة بوسان».

ووفق البيان، فقد طالب الجانب الروسي، السلطات الكورية الجنوبية بالسماح للبحارة الروس بمغادرة الميناء على الفور.

والسبت الماضي، أعلن بيتر أوسيتشانسكي مندوب الاتحاد الروسي لعمال النقل، أن السلطات الكورية الجنوبية احتجزت السفينة «سيفاستوبول»، التي تمتلكها شركة «غودزون»، في ميناء بوسان الكوري الجنوبي.

وقال المسؤول الروسي: إنه «تم توقيف السفينة في ميناء بوسان الكوري الجنوبي، حيث أبلغونا هناك بأنهم لن يسمحوا للسفينة بالمغادرة حالياً، لتراودنا الشكوك في أن الأمر يتعلق بعقوبات مفروضة على شركة «غودزون» الروسية».

وكالات